



ورشة عمل

”سبل تعزيز مستويات الإنجاز والإنفاق ومعالجة معوقات خطط التنمية“

”التقرير الفني النهائي عن أعمال الورشة“

8-6 مارس 2012

تقدم نتائج متابعة خطط التنمية السنوية خبرات هامة للمخطط ومتخذ القرار وكافة الجهات المعنية خاصة الجهات الحكومية. وتساهم تلك الخبرات بصورة مباشرة في تطوير منظومة التخطيط الوطني بوجه عام سواء في: مرحلة إعداد الخطط السنوية أو في مرحلة المتابعة.

في هذا الإطار، وتحت رعاية معالي وزير الأشغال العامة ووزير الدولة لشؤون التخطيط والتنمية، قامت الامانة العامة للمجلس الاعلى للتخطيط والتنمية ممثلة بأمانتي: استشراف المستقبل والمتابعة، وشؤون التخطيط بعقد ورشة عمل فنية (في الفترة من 6-8 مارس 2012)، بهدف تقييم نتائج متابعة مشروعات خطة التنمية، وتشخيص المعوقات التي أثرت سلباً على مستوى الإنجاز والإنفاق لتلك المشروعات، وصولاً لوضع التوصيات والعلاجات المناسبة لتعزيز مستويات الانجاز والانفاق لمشروعات الخطة التنموية.

وقد ركزت ورشة العمل بصورة أساسية على تحليل المشكلات التي تواجه كافة الجهات الحكومية في تعاملها مع بعض الجهات المركزية مثل: الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية، جهاز متابعة الأداء الحكومي، وزارة المالية، لجنة اختيار البيوت الاستشارية، لجنة المناقصات المركزية، إدارة الفتوى والتشريع، ديوان الخدمة المدنية، الجهاز المركزي لتكنولوجيا المعلومات، وزارة الأشغال، بلدية الكويت، الأمانة العامة لمجلس الوزراء وديوان المحاسبة.

وقد جرت وقائع ورشة العمل على ثلاثة أيام على النحو التالي:-

اليوم الأول:

شهد افتتاح الورشة من جانب معالي وزير الأشغال العامة ووزير الدولة لشؤون التخطيط والتنمية والذي ركز في كلمته على مجموعة من الجوانب الهامة وهي:

- أهمية العمل الجماعي والعمل كفريق داخل وبين الجهات الحكومية المعنية بتنفيذ خطة التنمية.
- العمل على إبراز جوانب القوة في الإنجاز والتنفيذ وتسويقها في المجتمع إعلامياً، وفي نفس الوقت دراسة الإخفاقات واستخلاص الخبرات المناسبة.
- خطة التنمية تمثل قضية وطنية ومسؤولية الجميع، ونجاح الخطة يدعم الاستقرار الاجتماعي والسياسي والاقتصادي لدولة الكويت.

- متابعة الخطة ليست مجرد تقارير دورية فقط، ولكن التركيز يجب أن ينصب على تفعيل وتحسين الأداء والإنجاز بصورة مستمرة بما يحقق مستقبل أفضل للدولة والأجيال القادمة.
- من عوامل النجاح الهامة في التخطيط والتنفيذ: التفكير الإبداعي، والاستعانة بأهل الخبرة، والاهتمام بتنمية البشر واستغلال الموارد المتاحة.
- محوري التنمية هما: الوضوح والروح، أي وضوح الأهداف والغايات وتوفير الموارد اللازمة، واقتناع النفس والآخرين بأهمية نجاح تنفيذ خطط التنمية.
- ضرورة الحرص على اسم الكويت وأدائها في كافة المحافل يمثل التزام ومسؤولية على كافة العاملين في مجالات التنمية المختلفة.

كما شهدت الجلسة الافتتاحية تقديم ورقتي عمل من جانب الأمين العام المساعد لشؤون التخطيط حول آليات وخطوات وضع خطط التنمية. والورقة الثانية للأمين العام المساعد لاستشراف المستقبل والمتابعة حول أبرز معوقات تنفيذ خطة التنمية واقتراحات تحسين مستوى الانجاز.

وشهدت الجلسة الثانية حواراً موسعاً بين جهات الدولة المختلفة، المخصص لها اليوم الأول، حول مشكلات ومعوقات تنفيذ خطة التنمية، مع مشاركات من الجهات المركزية، والأمناء المساعدين لشؤون التخطيط والمتابعة بالأمانة في التوضيح والتعليق حول تلك المشكلات والمعوقات والحلول المقترحة للتعامل معها.

اليوم الثاني:

استهل معالي وزير الأشغال العامة ووزير الدولة لشؤون التخطيط والتنمية الجلسة الافتتاحية بالتأكيد على المضامين الهامة التي تناولها في كلمته في اليوم الأول. كما عرض كل من السيد الأمين المساعد لشؤون التخطيط ورقة العمل الخاصة بآليات وخطوات وضع خطط التنمية، ثم عرض السيد الأمين المساعد لاستشراف المستقبل والمتابعة ورقة العمل الخاصة بأبرز معوقات تنفيذ خطة التنمية واقتراحات تحسين مستوى الانجاز.

وشهدت الجلسة الثانية حوارات ومناقشات هامة بين جهات الدولة المختلفة، المخصص لها اليوم الثاني، حول مشكلات ومعوقات تنفيذ خطة التنمية، مع مشاركات من الجهات

المركزية، والأمناء المساعدين لشؤون التخطيط والمتابعة بالأمانة في التوضيح والتعليق حول تلك المشكلات والمعوقات، والحلول المقترحة للتعامل معها.

وقد قام الفريق الفني للورشة بإعداد تقرير فني إجمالي ملخص عن أعمال الورشة في اليومين الأول والثاني لمناقشته في اليوم الثالث للورشة مع الجهات المركزية.

اليوم الثالث:

اقتصرت فعاليات اليوم الثالث على جلسة واحدة برعاية معالي وزير الأشغال العامة ووزير الدولة لشؤون التخطيط والتنمية، وقد شارك سيادته في جانب من مناقشات الجلسة مع الجهات المركزية المعنية.

وقد خصصت الجلسة بالكامل لاستعراض التقرير الفني الإجمالي لأعمال الورشة حول أبرز معوقات خطة التنمية ذات الصلة بالجهات المركزية والحلول المقترحة للتعامل معها. وقد جرت مناقشة موسعة للتقرير مع الجهات المركزية المعنية التي أبدت ملاحظات متعددة حول المعوقات والحلول المقترحة.

وقد قام الفريق الفني للورشة بإعادة تطوير التقرير النهائي للورشة في ضوء ملاحظات الجهات المركزية المعنية في اليوم الثالث لورشة العمل.

وتجدر الإشارة إلى أن المعوقات ذات الصلة بالجهات المركزية والتي رصدتها ورشة العمل يرجع بعضها إلى أسباب تتعلق بأداء الجهات الحكومية وأداء الجهات المركزية على حد سواء. وعلى ذلك فإن الحلول والمقترحات الواردة يتناول بعضها أداء الجهات الحكومية المعنية بالإضافة إلى الجهات المركزية ذات الصلة.

ويوضح الجدول التالي النتائج النهائية لأعمال ورشة العمل:

مرفق

” أبرز معوقات تنفيذ خطط التنمية
والحلول المقترحة للتعامل معها ”

الحلول المقترحة	نوع المعوق
لجنة البيوت الاستشارية	
<ul style="list-style-type: none"> • الإسراع بتطبيق اللائحة الجديدة التي تم اعتمادها مؤخراً ولم تدخل حيز التطبيق الفعلي بعد. والعمل على دعم لجنة البيوت الاستشارية بشرياً وتنظيماً • الاستمرار في تصنيف وتحديث قوائم المكاتب الاستشارية المحلية والأجنبية وفقاً لقدرتها وطبيعتها مجالها، وإتاحة تلك القوائم لجهات الدولة المختلفة على الشبكة الدولية للمعلومات. • دراسة رفع السقف المالي للمشروعات التي يجب إحالتها إلى لجنة البيوت الاستشارية • دعم لجنة البيوت الاستشارية للجهات الحكومية في تأهيل وتدريب بعض الخبراء الفنية لديها في الموضوعات ذات الصلة • إعداد لجنة البيوت الاستشارية (تقريراً تقييماً سنوياً) حول استجابات الجهات الحكومية، ومشكلات التعامل مع تلك الجهات، لحث الجهات على تطوير أدائها وتسريع خطواتها في التعامل مع اللجنة 	<p style="text-align: center;"><u>المعوقات الإدارية والمؤسسية:</u></p> <ul style="list-style-type: none"> • طول الدورة المستندية والفترة الزمنية اللازمة لمراجعة المشروعات • عدم تجاوب الجهات المعنية مع استمارة تقييم المكاتب التي ترسلها لجنة البيوت الاستشارية • عدم توفر جهاز فني بالجهات يختص بدراسة العروض الفنية والمالية بطريقة علمية • عدم تحديد ممثل للجهة باللجنة التحضيرية المشكّلة من ادارة المستشارين والجهة المعنية بالمشروع.

الطول المقترحة	نوع المعوق
بلدية الكويت	
<ul style="list-style-type: none"> •التنسيق بين الامانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية (أمانة شؤون التخطيط) وبلدية الكويت للربط بين الدورة المستندية لإدراج المشروعات بخطة التنمية، والدورة المستندية لتخصيص الأراضي للمشروعات وصلاحياتها ببلدية الكويت •السماح للجهات التي لها مشروعات بالخطة البدء في إجراءات طرح مشروعاتها قبل بداية العام المالي، على ألا يتم التعاقد إلا بعد اعتماد الميزانية، بالتنسيق مع وزارة المالية •بناء قاعدة بيانات ونظام معلومات للأراضي بدولة الكويت (بنك الأراضي) وتحديثها دورياً بما يخدم أغراض الخطة التنموية •دراسة إمكانية سحب الأراضي التي لم تستغل بعد فترة زمنية محددة •تفعيل التعاون المشترك بين الأمانة العامة للمجلس الأعلى والتخطيط والتنمية وبلدية الكويت في أنشطة تحديث المخطط الهيكلية، وانعكاسه في خطط التنمية •دراسة إعطاء الصفة الاستثنائية لبعض مشروعات بلدية الكويت، أسوة بمشروعات وزارة الأشغال العامة، لتسريع التنفيذ •بخصوص المشروعات الصناعية، يقترح: <ul style="list-style-type: none"> - حصر الأراضي تحت سلطة الوزارات المختلفة وتسليم جزء منها لوزارة التجارة والصناعة لإتاحتها للمشروعات الصناعية - تزويد الهيئة العامة للصناعة لبلدية الكويت بأولويات المناطق الصناعية المطلوبة للمشروعات الصناعية 	<p style="text-align: center;"><u>المعوقات الإدارية والمؤسسية:</u></p> <ul style="list-style-type: none"> • طول وتأخر الدورة المستندية لتخصيص وصلاحيات الأراضي • ضعف التنسيق والتكامل بين المخطط الهيكلية ووثائق التنمية (استراتيجيات + خطط تنموية) • نقص الأراضي المتاحة للمشروعات الصناعية

الحلول المقترحة	نوع المعوق
لجنة المناقصات المركزية	
<ul style="list-style-type: none"> •مراجعة الدورة المستندية الحالية، ودراسة وضع دورة مستندية خاصة للمشروعات التنموية الكبرى •إعادة النظر في التشريع الخاص بتنفيذ بعض المشروعات بنظام (التصميم - البناء)، بهدف التوسع فيه بما يتفق مع التوجهات العالمية، خاصة للمشروعات الكبرى ومحطات الطاقة وغيرها 	<p><u>المعوقات الإدارية والمؤسسية:</u></p> <ul style="list-style-type: none"> • طول الدورة المستندية • تأخر الموافقات على الأوامر التنفيذية
<ul style="list-style-type: none"> • إعطاء أولوية لإصدار قانون المشتريات والمناقصات العامة بمجلس الأمة لتفعيل دور لجنة المناقصات 	<p><u>المعوقات التشريعية:</u></p> <ul style="list-style-type: none"> • تأخر إصدار قانون المناقصات المركزية
<ul style="list-style-type: none"> • دراسة رفع سقف قيمة المناقصات المسموح للجهات طرحها وترسيته مباشرة • تفعيل المادة رقم (43) من قانون لجنة المناقصات المركزية التي تجيز عدم قبول أقل الأسعار لحالات خاصة ومبررة. والتأكد مسبقاً من قدرة المقاول على التنفيذ بالأسعار المتدنية التي وضعها 	<p><u>المعوقات المالية:</u></p> <ul style="list-style-type: none"> • كثرة عدد المناقصات المعروضة على لجنة المناقصات المركزية نتيجة تدني سقف قيمة المناقصة • الترسية على أقل الأسعار
<ul style="list-style-type: none"> • إلزام الجهات الحكومية التي تتعامل مع العقود الحكومية بإشراك برنامج إعادة الهيكلة قبل طرح اي مناقصة لتحديد فئة ونسبة الفرص الوظيفية على تلك العقود وتعيين عمالة وطنية عليها 	<p><u>المعوقات الخاصة بقوة العمل:</u></p> <ul style="list-style-type: none"> • عدم تعاون بعض الجهات الحكومية مع برنامج إعادة الهيكلة فيما يخص تكويت العقود الحكومية

الحلول المقترحة	نوع المعوق
-----------------	------------

وزارة الأشغال العامة

<ul style="list-style-type: none"> • تبسيط وميكنة إجراءات التعامل مع مشروعات الخطة لدى الجهات المعنية. (تخفيض خطوات - دمج خطوات - توقيت وتقليل الزمن اللازم) ويشمل ذلك أيضا: توحيد الشروط العامة ونماذج العقود ومتطلبات المشاريع - وتوحيد وتجميع المتطلبات الفنية أو الكودات المعتمدة لدى الجهات الحكومية المطلوب استخراج الرخص والموافقات منها وإتاحتها بموقع إلكتروني واحد وإعداد ونشر [أدلة عمل إجرائية] لخطوات التعامل مع المشروعات بالجهات المعنية بعد تبسيطها • رفع مستوى التمثيل بلجنة المرافق لتفعيل دورها في اتخاذ القرارات ذات الصلة بعملها • دراسة مقترحي: <ul style="list-style-type: none"> - إنشاء هيئة للمشروعات الكبرى - تشكيل لجان فنية مؤقتة للمشروعات الكبرى 	<p align="center">المعوقات الإدارية والمؤسسية:</p> <ul style="list-style-type: none"> • طول الدورة المستندية لدى الجهات الأخرى. • ضعف دور لجنة المرافق في معالجة مشكلات مواقع المشروعات • تأخر تنفيذ المشروعات الكبرى
--	---

<ul style="list-style-type: none"> • عدم جواز التعديل والتغيير أثناء التنفيذ إلا بموافقة الوزير المختص • اعطاء الصلاحية لوزارة الأشغال بالبدء في تنفيذ الاعمال دون الرجوع الى الجهات الأخرى عند تغيير متطلباتهم • إسناد مسؤولية إدارة حرم الطريق بالدولة إلى جهة رسمية واحدة (هيئة تنظيم النقل - بعد الانتهاء من مشروعها في مجلس الأمة) • دراسة إدراج وسائل النقل اللازمة لأجهزة الإشراف ضمن اتفاقيات وعقود المشروعات 	<p align="center">المعوقات الفنية:</p> <ul style="list-style-type: none"> • التغيير والتعديل المستمر من الجهة المستفيدة للمتطلبات والأعمال والمواصفات • توقف أو تأخر المشروع للخلاف مع المقاولين • مشكلة شيوع مسؤولية إدارة حرم الطريق • نقص بعض المعدات والأجهزة المطلوبة لدعم ومساندة أعمال وزارة الأشغال العامة
---	---

الحلول المقترحة	نوع المعوق
تابع/وزارة الأشغال العامة	
<ul style="list-style-type: none"> • توفير مخططات وخرائط البنية التحتية (تحت وفوق الأرض) للجهات المعنية قبل تنفيذ المشروعات خاصة الكبرى منها • التنسيق مع وزارة الداخلية لتعزيز التواجد الأمني في الجزر 	<ul style="list-style-type: none"> • نقص مخططات البنية التحتية (خاصة تحت الأرض) • ضعف الجانب الأمني والحماية في الجزر الكويتية
<ul style="list-style-type: none"> • تضمين وتحديث الاعتبارات المرورية واستخدامات الأراضي ضمن تحديث المخطط الهيكلي الحالي للدولة • توسيع الاستعانة بالمؤسسات المحلية في الأعمال الاستشارية مثل: جامعة الكويت، معهد الكويت للأبحاث العلمية 	<p style="text-align: center;"><u>المعوقات الخاصة بالاستشارات:</u></p> <ul style="list-style-type: none"> • غياب الدراسات البيئية والمرورية المسبقة بالنسبة للأراضي
<ul style="list-style-type: none"> • تعيين أصحاب الكفاءات والخبرات من غير الكويتيين من خلال التعيين المباشر من جانب وزارة الأشغال العامة • زيادة المخصصات المالية لتدريب الكوادر الهندسية من جانب ديوان الخدمة المدنية • دراسة استثناء وزارة الأشغال العامة من تطبيق سياسة الإحلال 	<p style="text-align: center;"><u>المعوقات الخاصة بقوة العمل :</u></p> <ul style="list-style-type: none"> • نقص في العمالة الفنية المؤهلة خاصة المهندسين، وهجرة الكفاءات • نقص مخصصات التدريب

الحلول المقترحة	نوع المعوق
إدارة الفتوى والتشريع	
<ul style="list-style-type: none"> • تبسيط وميكنة إجراءات التعامل مع مشروعات الخطة لدى الجهات المعنية. (تخفيض خطوات - دمج خطوات - توقيت وتقليل الزمن اللازم) ويشمل ذلك أيضا: توحيد الشروط العامة ونماذج العقود ومتطلبات المشاريع - وتوحيد وتجميع المتطلبات الفنية أو الكودات المعتمدة لدى الجهات الحكومية المطلوب استخراج الرخص والموافقات منها وإتاحتها بموقع إلكتروني واحد. وإعداد ونشر [أدلة عمل إجرائية] لخطوات التعامل مع المشروعات بالجهات المعنية بعد تبسيطها • تأسيس مكاتب لإدارة الفتوى والتشريع في بعض الجهات الحكومية الحيوية ذات الصلة بالمشروعات الهامة لخطة التنمية • إعادة النظر في التشريع الخاص بتنفيذ بعض المشروعات بنظام (التصميم - البناء)، بهدف التوسع فيه بما يتفق مع التوجهات العالمية، خاصة للمشروعات الكبرى ومحطات الطاقة وغيرها 	<p style="text-align: center;"><u>المعوقات الإدارية والمؤسسية:</u></p> <ul style="list-style-type: none"> • طول الفترة الزمنية لمراجعة العقود لدى إدارة الفتوى والتشريع
<ul style="list-style-type: none"> • قيام فريق إنجاز المتطلبات التشريعية والمؤسسية لخطة التنمية التابع للإدارة بفرز أولويات المتطلبات التشريعية للدولة إلى محورين على النحو التالي: - المتطلبات الخاصة بالخطة الإنمائية متوسطة الأجل التي لم تنجز (وعددها 34 متطلباً تشريعياً) - المتطلبات التشريعية المستجدة. (من السادة نواب مجلس الأمة، أو الحكومة أو جهات معنية بالدولة) • وضع جدول زمني لإنجاز المتطلبات التشريعية على المحورين وفق أولويات محددة، وبالتنسيق بين السلطتين التشريعية والتنفيذية وجهاز التخطيط 	<p style="text-align: center;"><u>المعوقات التشريعية:</u></p> <ul style="list-style-type: none"> • تأخر إنجاز وصدور بعض التشريعات أو التعديلات التشريعية اللازمة لخطة التنمية • التأخر في إبداء الرأي حول بعض مشروعات القوانين المعروضة على الإدارة

الحلول المقترحة	نوع المعوق
ديوان الخدمة المدنية	
<ul style="list-style-type: none"> تسريع تنفيذ مشروع تطوير الأوضاع التنظيمية بالجهات الحكومية من جانب ديوان الخدمة المدنية 	<p style="text-align: center;"><u>المعوقات الإدارية والمؤسسية:</u></p> <ul style="list-style-type: none"> تداخل وتشابك الاختصاصات بين الجهات الحكومية بما يؤثر سلباً على تنفيذ المشروعات
<ul style="list-style-type: none"> قيام مجلس الخدمة المدنية وديوان الخدمة المدنية بتوفير العقود والدرجات المالية للتعاقد مع مستشارين وخبراء وقوة عمل محترفة لدعم تنفيذ مشروعات الخطة، خاصة في بعض المجالات التخصصية تطوير نظم الحوافز المالية للكفاءات الفنية، وزيادة وتنوع البرامج التدريبية ذات الصلة بخطط لتنفيذ المشروعات من جانب ديوان الخدمة المدنية. (ومنها تدريب الكوادر الهندسية) زيادة وتنوع البرامج التدريبية الخاصة بمهارات إعداد دراسات الجدوى، والتخطيط المالي والإدارة المالية الزام الجهات الحكومية التي تتعامل مع العقود الحكومية بإشراك برنامج إعادة الهيكلة قبل طرح اي مناقصة لتحديد فئة ونسبة الفرص الوظيفية على تلك العقود وتعيين عمالة وطنية عليها 	<p style="text-align: center;"><u>المعوقات الخاصة بالعمالة (العدد – النوعية):</u></p> <ul style="list-style-type: none"> نقص المهندسين والخبرات المؤهلة، وهجرتها من بعض الجهات ضعف القدرات الفنية للجهات في تقييم وإعداد المشروعات وتقدير التكلفة المالية لها عدم تعاون بعض الجهات الحكومية مع برنامج إعادة الهيكلة فيما يخص تكويت العقود الحكومية

الطول المقترحة	نوع المعوق
وزارة المالية	
<ul style="list-style-type: none"> • قيام وزارة المالية بإعداد دليل إرشادي مبسط لأسس إعداد التكلفة المالية للمشروعات، وفق التعميمات والتعليمات والقرارات الوزارية ذات الصلة • تفعيل دور وزارة المالية في بناء وتحسين قدرات بعض الجهات الحكومية في مجالات: التخطيط المالي والإدارة المالية الفعالة، تبسيط الإجراءات المالية، إعداد دراسات الجدوى المالية، وتقدير التكلفة المالية للمشروعات بالتنسيق مع ديوان الخدمة المدنية وجهاز متابعة الأداء الحكومي • التنسيق بين وزارة المالية والأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية وجهاز متابعة الأداء الحكومي لدراسة وتقييم ومعالجة ظاهرة وفورات الباب الرابع، وضعف نسب الإنفاق المالي بوجه عام لمشروعات الخطة، واقتراح إجراءات عملية فعالة للتعامل معها • حث الجهات الحكومية على الإسراع بتهيئة البنية التحتية اللازمة والانضمام إلى مشروع الدفع الإلكتروني • تفعيل وتسريع استخدام وزارة المالية للنظام الآلي لمتابعة البيانات المالية مع الجهات، وتزويد الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية بالبيانات على مستوى كل مشروع وكل جهة طبقاً لبيانات الحساب الختامي 	<p style="text-align: right;">المعوقات المالية:</p> <ul style="list-style-type: none"> • نقص في الميزانية اللازمة لبعض المشروعات في بعض الجهات • عدم تناسب الاعتمادات المالية مع القدرات التنفيذية للجهات • بطء الإجراءات داخل الإدارات المالية في بعض الجهات الحكومية • ظاهرة وفورات الباب الرابع والمشاريع الإنشائية والصيانة والاستملاكات العامة بما يؤثر سلباً على نسبة الإنفاق بالخطة • ضعف استجابة الجهات لتوقيع عقودها مع مزود خدمات الدفع الإلكتروني وتهيئة البنية التحتية اللازمة لذلك • تأخر تدقيق بيانات الصرف المالي للجهات على مشروعات الخطة وفقاً للحساب الختامي، لموافاة الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية بها في موعد انجاز تقرير المتابعة السنوي

الحلول المقترحة	نوع المعوق
الجهاز المركزي لتكنولوجيا المعلومات	
<ul style="list-style-type: none"> • إلزام جهات الدولة باستيفاء كافة البيانات والمستندات اللازمة لمشروعات تكنولوجيا المعلومات، وإعادة العطاءات للشركات لتعديلها في حالة عدم الالتزام بالموصفات الفنية للجهاز • إعداد الجهاز المركزي لتكنولوجيا المعلومات دليل عمل بالإجراءات والمستندات اللازمة من الناحية الفنية، وأسس تقدير الكلفة المالية لمشروعات تكنولوجيا المعلومات وتزويد كافة جهات الدولة بها • قيام الجهاز المركزي لتكنولوجيا المعلومات بعقد دورات تدريبية لجهات الدولة المعنية لدعم قدراتها بخصوص إعداد مقترحات مشروعات تكنولوجيا المعلومات فنياً ومالياً. • بخصوص موقف تنفيذ مشروعات تكنولوجيا المعلومات: تزويد الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية لجهاز تكنولوجيا المعلومات بموقف متابعة تنفيذ تلك المشروعات (عند الطلب) 	<p style="text-align: center;">المعوقات الإدارية والمؤسسية:</p> <ul style="list-style-type: none"> • عدم التزام بعض الشركات بكراسة المواصفات الفنية الصادرة من الجهاز المركزي لتكنولوجيا المعلومات • نقص بيانات النموذج الخاص بمشروعات تكنولوجيا المعلومات من جانب جهات الدولة، ونقص إرفاق المستندات اللازمة والتقديرات العشوائية للمبالغ المطلوبة • عدم توفر البيانات الكافية عن موقف تنفيذ مشروعات تكنولوجيا المعلومات
<ul style="list-style-type: none"> • حث مجلس الأمة على إعطاء أولوية للتشريعات ذات الصلة، وعلى الأخص: قانون حق الاطلاع على المعلومات العامة، وقانون التجارة والمعاملات الإلكترونية (ويتضمن قانون التوقيع الإلكتروني) 	<p style="text-align: center;">المعوقات التشريعية:</p> <ul style="list-style-type: none"> • صعوبات توافر، أو الحصول على المعلومات من مؤسسات الدولة المعنية • جوانب ضعف في الإطار التشريعي لتكنولوجيا المعلومات

الحلول المقترحة	نوع المعوق
الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية	
<ul style="list-style-type: none"> • وضع خطة إعلامية لتسويق خطة التنمية داخلياً وخارجياً (الفريق المشترك بين وزارة الإعلام والأمانة). وتفعيل الجهود ذات الصلة لوزارة الدولة لشؤون مجلس الأمة • التنسيق بين الامانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية (أمانة شؤون التخطيط) وبلدية الكويت للربط بين الدورة المستندية لإدراج المشروعات بخطة التنمية والدورة المستندية لتوفير الأراضي وصلاحياتها ببلدية الكويت • تفعيل التعاون من خلال فريق عمل مشترك بين قطاع التخطيط وبلدية الكويت بما يكفل ترجمة توجهات المخطط الهيكلية في خطط التنمية 	<p style="text-align: center;">المعوقات الإدارية والمؤسسية:</p> <ul style="list-style-type: none"> • نقص برامج التسويق الإعلامي لخطة التنمية • معوقات في التعامل مع مرحلة إعداد الخطة ومتابعتها • صعوبة تغيير أسماء المشروعات • صعوبة تغيير تكلفة المشروع الإجمالية أو السنوية • صعوبة تعديل المبالغ المنصرفة • طول وتأخر الدورة المستندية لتخصيص وصلاحيات الأراضي • ضعف التنسيق والتكامل بين المخطط الهيكلية ووثائق التنمية (استراتيجيات + خطط تنموية)
<ul style="list-style-type: none"> • قيام الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية حالياً بإعداد شروط دراسة استشارية حول سوق العمل بدولة الكويت بناء على تكليف اللجنة الوزارية للتنمية 	<p style="text-align: center;">المعوقات الخاصة بقوة العمل :</p> <ul style="list-style-type: none"> • عدم وجود توصيف دقيق لاحتياجات سوق العمل على الأجلين المتوسط والطويل

الحلول المقترحة	نوع المعوق
الأمانة العامة لمجلس الوزراء	
<ul style="list-style-type: none"> • إصدار قرار من مجلس الوزراء لتعديل حدود المنطقة 	<p style="text-align: center;"><u>المعوقات الإدارية والمؤسسية:</u></p> <ul style="list-style-type: none"> • تعديل حدود المنطقة التجارية الحررة بميناء الشويخ

الحلول المقترحة	نوع المعوق
ديوان المحاسبة	
<ul style="list-style-type: none"> • دراسة تنظيم لقاء تنويري وتقييمي بصورة سنوية، ضمن ترتيبات إعداد خطط التنمية السنوية، بين ديوان المحاسبة وكافة الجهات الحكومية، بما يساهم في تسريع وتفعيل إنجاز مشروعات خطة التنمية. (بالتنسيق بين جهاز متابعة الأداء الحكومي والأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية وديوان المحاسبة) 	<p><u>المعوقات الإدارية والمؤسسية:</u></p> <ul style="list-style-type: none"> • تأخر الجهات الحكومية في الرد على الملاحظات الرقابية واستفسارات ديوان المحاسبة

مقترحات عامة لعموم الجهات

- أهمية تبادل خبرات النجاح في التخطيط والتنفيذ بين الجهات الحكومية المعنية، بالتعاون مع جهاز التخطيط ويمكن في هذا الخصوص تنظيم ورش توعية دورية بين الجهات الحكومية المعنية لتبادل الخبرات التنفيذية
- تطوير قدرات الجهات الحكومية المختلفة في مجالات إعداد دراسات الجدوى الاقتصادية والفضية بالتعاون مع الجهات المختلفة محلياً وعالمياً
- إعطاء أولوية لتصريحات العمل الخاصة بالمشروعات التنموية الهامة لخطط التنمية لدى وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل
- دراسة تخصيص دورة مستندية خاصة لمشروعات الخطة تساهم في تقليل المدة والإجراءات المتبعة ويشمل ذلك أيضاً: توحيد الشروط العامة ونماذج العقود ومتطلبات المشاريع - وتوحيد وتجميع المتطلبات الفنية أو الكودات المعتمدة لدى الجهات الحكومية المطلوب استخراج الرخص والموافقات منها وإتاحتها بموقع إلكتروني واحد
- إعداد ونشر [أدلة عمل إجرائية] لخطوات التعامل مع المشروعات بالجهات المعنية بعد تبسيطها وميكنتها
- التنسيق مع مجلس الأمة لإنجاز:
 - اعتماد قانون خطة التنمية السنوية متزامناً مع موعد اعتماد الميزانية
 - وضع مشروعات الهيئات الجديدة على رأس أولويات جدول الأعمال
 - استكمال الأطر التشريعية المعروضة على المجلس ولجانه النوعية
- الإسراع باستكمال خطوات تأسيس المجلس الأعلى للتخصيص
- دراسة إنشاء هيئة متخصصة لتنظيم السوق العقاري بدولة الكويت

المقترحات الاجرائية لتفعيل التوصيات اعلاه

أولاً: عرض التقرير والتوصيات على مجلس الوزراء الموقر للموافقة، والطلب من الجهات المركزية خصوصا موافاة اللجنة الوزارية لمتابعة الخطة بإجراءاتها التفصيلية لتنفيذ التوصيات وفقا لجداول زمنية لا تتجاوز نهاية الخطة السنوية 2012\2013 وذلك خلال شهر من تاريخ الموافقة.

ثانياً: تحال التوصيات للجنة الوزارية لمتابعة خطة التنمية وذلك لمتابعة الجهات المركزية لتنفيذ البند اولاً.

ثالثاً: يتولى جهاز متابعة الاداء الحكومي متابعة تنفيذ الاجراءات التفصيلية للتوصيات وفقا للجداول الزمنية التي ستعدها الجهات المركزية، ويقوم بإعداد تقارير شهرية عن مستوى انجاز التوصيات لترفع للجنة الوزارية.

رابعا: يوافي جهاز متابعة الاداء الحكومي الأمانة العامة للمجلس الاعلى للتخطيط والتنمية بتقارير كل 3 شهور (2012/6/30-9/30-12/31-2013/3/30) عن مستوى تنفيذ التوصيات والتقدم في معالجة معوقات خطة التنمية، لتكون ضمن تقارير المتابعة الدورية التي تصدرها الأمانة.